إن الأهمية البارزة للمناولة والممتثلة في تحسين وترقية القدرات الإنتاجية للمؤسسة الاقتصادية، ومساهمتها الفعالة في زيادة النسيج الصناعي، وكذا رفع مستوى المعيشة و الرفاهية الاجتماعية والتي تتجلى في تخفيض نسبة البطالة و زيادة فرص العمل، و بالتالي تحقيق تنمية اقتصادية تسمح بالاندماج في الاقتصاد العالمي، لكن الواقع العملي بين أن قطاع المناولة مازال يترنح ويعاني من بعض المعيقات يمكن حوصلتها في تدني العلاقة بين الآمرين بالأعمال و المناولين ضف إلى ذلك مشاكل الأسعار و التأخيرات في الدفع إلى غير ذلك.

إن هذا الواقع الذي تعيشه المؤسسة المناولة أثرت كثيرا على استقرار القطاع الصناعي على الصعيد الداخلي، وتراجع في المبادلات الاقتصادية على الصعيد الدولي، مما حتم على المشرع التدخل لضمان حماية قانونية للمناولين، من خلال إصدار قوانين تهتم بتنظيم المناولة و ترقيتها.

لقد سعينا قدر المستطاع الإلمام بالجوانب القانونية التي يثيرها عقد المناولة، حيث تجلى لنا أن لموضوع المناولة مفهومان، إذ له معنى لدى الاقتصاديين وأخر ضيق لدى فقهاء القانون.

و لقد أولينا اهتماما كبيرا للمعنى القانوني للمقاولة الفرعية اعتبارا لخصوصيته، فهو ينحصر في فكرة عامة و هي فكرة التعاقد من الباطن، غير أن المفهوم الاقتصادي للمناولة لا يخرج تكييفه عن كونه عقد بيع أو عقد توريد، فكان من الضروري تبيان النظام القانوني لعقد المناولة و البدء بتوضيح الطبيعة القانونية لهذا العقد، قبل تناول أحكامها.

وبخصوص الفصل الثاني من البحث تطرقنا إلى مجالات إعمال عقود المناولة حيث أنه يتم استعمال صورتين من صور المناولة بكثرة في الجزائر، حيث تنصب الأولى على المقاولة الفرعية

و التي هي تستخدم بكثرة في مجال البناء أما الثانية فهي تنصب على المناولة الصناعية ونطاق استخدامها هو الصناعة حيث تربط العلاقة بين المؤسسة الآمرة بالأعمال والمؤسسة التي تقوم بتنفيذها وأما الأدوات القانونية التي تشجع المناولة وتدعمه فلقد تناولنا المجلس الوطني المكلف بترقية المناولة بالإضافة إلى مجموعة من بورصات المناولة والشراكة ركزنا فيها على الأساس القانون والمهام والدور المنوط لكل منها.

وفي نهاية بحثنا أضفنا ملحقا، الغاية منه جلب النظر للتقدم الجاري في مجال المقاولة الفرعية و الاستئناس بما ورد في التشريعات المرتبة لهذا الموضوع، علما وأن التشريع الجزائري يفتقر لحد الآن إلى الكثير منها هذا من ناحية، و من ناحية أخرى منح فكرة للراغبين من المتعاملين في مجال المقاولات وبالأحرى المقاولات من الباطن عن أهم البنود الواجب الاتفاق بشأنها عند تحرير العقود حتى يأخذوا ما يناسبهم .

و في الاخير نخلص إلى أن المناولة هي أسلوب قانوني يأخذ به الأفراد سواء كانوا معنويين أو طبيعيين في عملية تنفيذ العقود المبرمة أساسا من أجل القيام بأعمال بذاتها، خصوصا ما يتعلق منها بمقاولات الأشغال أين يكون التعاقد من الباطن ضرورة لا يمكن إغفالها.

ففيما يخص مقاولات البناء يهتم المقاول اهتماما كبيرا بالالتزامات الملقاة على ذمته والمتمثلة

في تنفيذ المشروع وفق المواصفات المحددة المتفق عليها، و في نفس الوقت يعمل ما في وسعه كي يتم التنفيذ بأقل التكاليف من السعر المحدد بالعقد لأن الفارق المادي الذي يحققه هو هامش الربح الذي يعمل من أجله، و في سبيل ذلك يقوم بالتعاقد من الباطن مع مقاول أو عدد من المقاولين ليقوموا بعض من الأعمال الموكلة إليه أو حتى كلها بدلا منه، لذا يعتبر المقاول الفرعي حلا استراتيجيا يلجأ إليه المقاول الأصلي لتنفيذ الأشغال التي التزم القيام لفائدة رب العمل موظفا في ذلك الإمكانات المادية والفنية المتوفرة لدى المقاول الفرعي.

وفي الأخير توصلنا إلى النتائج والتوصيات الآتية :

- الاهتمام بالمناولة ودعمها من خلال إيجاد وسيط بين المؤسسات الصناعية والمناولة، يقوم بعملية التنسيق بين القطاعات في هذا الإطار زيادة عن ضرورة تنصيب وتنشيط المجلس الوطني المكلف بترقية المناولة وذلك بتفعيله على أرض الواقع.
- إعطاء عقد المناولة أهمية كبيرة من قبل المشرع الجزائري وذلك من خلال سن مجموعة من القوانين والتنظيمات لتوضيح هذا النوع من العقود.
- ضرورة القضاء فكرة لجوء معظم المجمعات الصناعية الوطنية إلى مؤسسات مناولة أجنبية على حساب المتعاملين الاقتصاديين الوطنيين بحجة النقص في الاحترافية والانضباط و التحكم في النوعية أو قلة المعلومات.
- وضع بند المناولة في دفتر الشروط واعتباره شرطا أساسيا للحصول على الصفقات أو إبرام عمليات الشراكة من طرف شركات تسيير المساهمات في الفروع الاستراتيجية على غرار الصناعات الميكانيكية، وصناعة السيارات وصناعة الحديد، لترقية المناولة
- ضرورة توسيع رقعة المناولة الصناعية من خلال إيجاد فضاءات و برنامج عملي للتطوير يضمن الوصول إلى الانسجام في عملية تصنيع السلع التجهيزية والسلع التحويلية، وبالتالي يشكل تحولا لمساري التنمية والاندماج الاقتصادي.
- العمل على كل التخلص من العراقيل البيروقراطية وضرورة تقديم التسهيلات لإنشاء نسيج مناولة يضمن توفير الملايين من فرص و مناصب الشغل.
- على الشركات الجزائرية خاصة الكبيرة منها ضرورة القيام بدور فعال و أساسي في تطوير المناولة الصناعية الوطنية والحد من المناولة الخارجية خدمة لمصالح البلاد وتنمية قدراتها التنافسية والمشاركة في التنمية بصفة خاصة.